بنسبة نمو 3.6 في المئة خلال 2023

«بيت المشورة»: 563.7 مليار ريال أصول البنوك الإسلامية القطرية

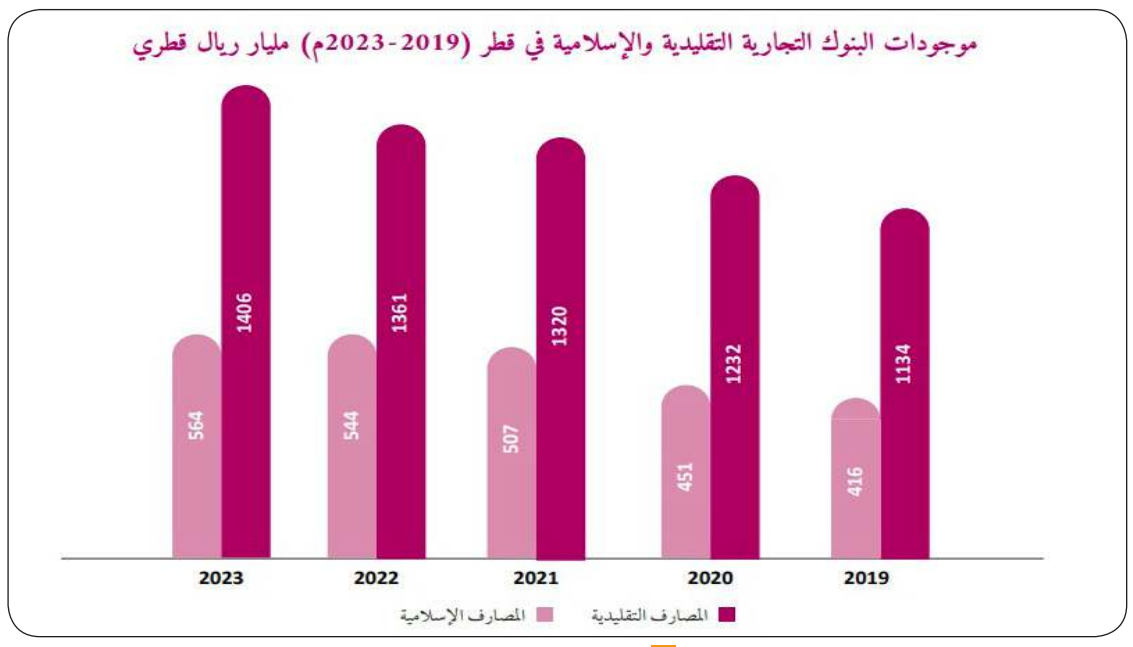

رسم بياني توضيحي

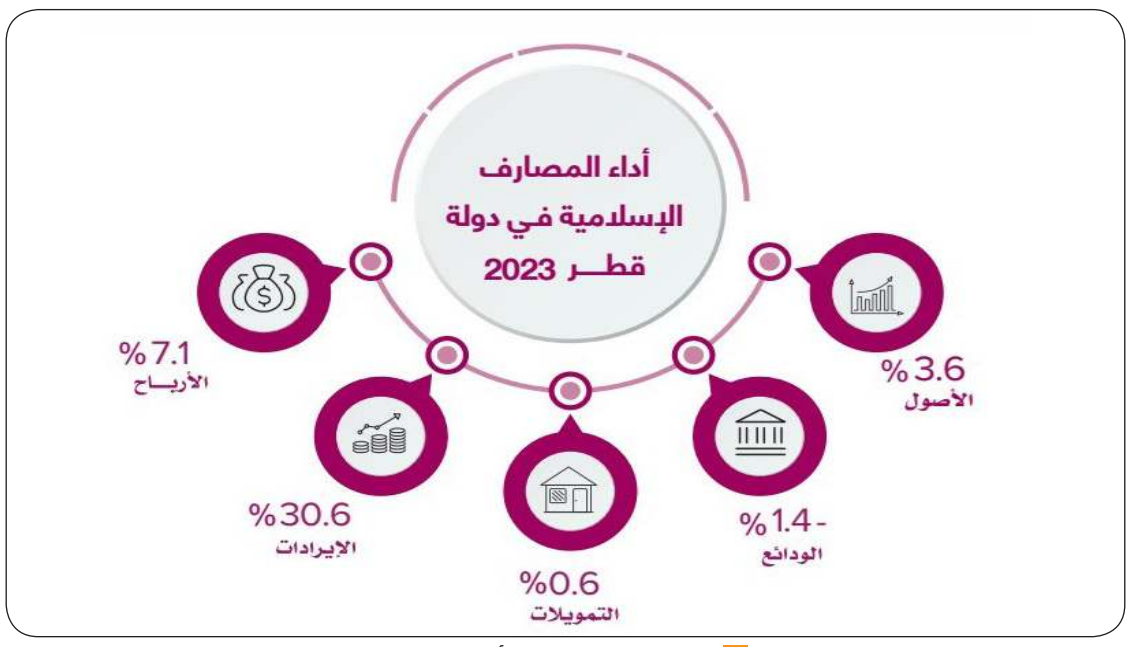

انفوغرافيك توضيحي لأداء المصارف

أظهر تقرير التمويل الإسلامي في دولة قطر الصادر عن شركة بيت المشورة للاستشارات المالية أن أصول (موجودات) البنوك الإسلامية في قطر حققت نموا بمعدل 3.6 في المئة، حيث بلغت وفقا لبيانات مصرف قطر المركزي مستوى 563.7 مليار ريال في عام 2023 مقارنة بمبلغ 544.3 مليار ريال في عام 2022، مقابل نمو للبنوك التجارية التقليدية بمعدل 3.3 في المئة، وقد ارتفعت الموجودات الأجنبية للبنوك الإسلامية في عام 2023 بنسبة 9 في المئة لتصل إلى 35.4 مليار ريال، وارتفعت موجوداتها المحلية بنسبة 4 في المئة حيث بلغت 509 مليار ريال، وبلغت احتياطياتها 19.3 مليار ريال بانخفاض بلغ 8 في المئة عن العام 2022.

وتشكل البنوك الإسلامية 28 في المئة من إجمالي أصول القطاع المصرفي في دولة قطر. وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب لموجودات البنوك الإسلامية خلال الخمس سنوات الماضية 6.3 في المئة مقابل 4.4 في المئة للبنوك التجارية التقليدية لنفس الفترة.

وقد تصدر الدولي الإسلامي البنوك الإسلامية الأربعة في معدل نمو الموجودات في العام 2023 حيث بلغت نسبة نمو موجوداته 9.3 في المئة، كما ارتفعت موجودات بنك دخان بنسبة 7.7 في المئة، وكانت نسبة النمو في مصرف قطر الإسلامي 2.8 في المئة، في حين انخفضت موجودات مصرف الريان بنسبة 2 في المئة ولا يزال مصرف قطر الإسلامي يحتل المرتبة الأولى بين البنوك الإسلامية من حيث حجم الموجودات إذ تجاوزت في نهاية العام 2023 مبلغ 189 مليار ريال، يليه مصرف الريان بموجودات بلغت 164.2 مليار ريال، وبنك دخان 114.4 مليار ريال، ثم الدولي الإسلامي حيث بلغت موجوداته مستوى 61.6 مليار ريال، وخلال الفترة (2019–2023) تصدر مصرف الريان البنوك الإسلامية في معدل النمو المركب للموجودات حيث بلغ 9.1 في المئة، وبلغ في بنك دخان 8.2 في المئة، ثم في مصرف قطر الإسلامي كان النمو المركب بمعدل 3 في المئة، وفي الدولي الإسلامي 1.6 في المئة خلال الفترة ذاتها (2019–2023).

وحققت البنوك الإسلامية في العام 2023 إيرادات استثنائية بلغت 30.3 مليار ريال وبنسبة نمو بلغت 30.6 في المئة مقارنة بالعام 2022، وقد شكلت إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار 91.7 في المئة من إجمالي هذه الإيرادات، وقد كان الدافع لهذا النمو ارتفاع إيرادات التمويل والاستثمار بنسبة 34.2 في المئة، إضافة إلى انخفاض نسبة المخصصات بنسبة 23.3 في المئة مقارنة بالعام 2022 وقد حقق بنك دخان أعلى معدل نمو في الإيرادات بنسبة بلغت 36.9 في المئة، ثم مصرف الريان بنسبة 34 في المئة، والدولي الإسلامي بنسبة 33.6 في المئة، وكانت نسبة نمو الإيرادات في مصرف قطر الإسلامي 24 في المئة من إجمالي 96 في المئة من إجمالي تمويلاتها، مقابل توجه 95 في المئة من تمويلات البنوك التجارية التقليدية نحو السوق المحلي.

وبمقارنة صافي التمويلات في البنوك الإسلامية الأربعة في العام 2023، وحسب البيانات المالية لهذه البنوك نجد ارتفاع التمويلات في الدولي الإسلامي بنسبة 4.2 في المئة، وفي مصرف قطر الإسلامي بنسبة 2.6 في المئة، وفي بنك دخان بنسبة 2.5 في المئة، في حين انخفضت تمويلات مصرف الريان بنسبة 8.2 في المئة مقارنة بالعام 2022 وخلال فترة الخمس سنوات (2019–2023) بلغ معدل النمو السنوي المركب لصافي التمويلات في البنوك الإسلامية في دولة قطر خلال الفترة 4.4 في المئة، وكان أعلى معدل نمو مركب لبنك دخان بمعدل 8.4 في المئة، يليه مصرف الريان بمعدل 7.7 في المئة، ثم مصرف قطر الإسلامي بنسبة 1.5 في المئة، في حين سجل الدولي الإسلامي نموا سالبًا وهامشيًا بمعدل 0.3 في المئة وبالنظر لجهات التمويل للبنوك الإسلامية في العام 2023 نجد أن أغلب هذه التمويلات توجهت نحو القطاع العقاري بنسبة 24 في المئة، ثم القطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة 22 في المئة وبلغت نسبة التمويلات الشخصية 18 في المئة.

وعلى مستوى البنوك الإسلامية تركزت التمويلات في مصرف قطر الإسلامي على التمويلات العقارية والشخصية بنسبة 25 في المئة لكل قطاع، وتركّزت تمويلات الدولي الإسلامي على التمويلات الشخصية بنسبة 45 في المئة والتجارية بنسبة 23 في المئة، أما مصرف الريان فقد تركّزت تمويلاته بنسبة 49 في المئة على القطاع الحكومي ثم القطاع العقاري بنسبة 20 في المئة، وفي بنك دخان تركّزت تمويلاته على القطاع العقاري بنسبة 29 في المئة ثم الحكومي بنسبة 22 في المئة وبالنظر إلى الصيغ التمويلية المستخدمة في البنوك الإسلامية فلا تزال التمويلات المبنية على صيغ المداينات تطغى على أغلب الصيغ التمويلية إذ شكلت أكثر من 97 في المئة، وتنوعت إلى 76.3 في المئة من حجم تمويلات البنوك الإسلامية تمت بصيغة بيع المرابحة والمساومة، و21.3 في المئة بصيغة الإجارة والإجارة منتهية بالتمليك، و0.2 في المئة بصيغة الاستصناع. وقد مثّلت التمويلات بصيغ المشاركات 1.4 في المئة، منها 1.2 في المئة بصيغة المشاركة، و0.2 في المئة بصيغة المضاربة.

ولا يزال مصرف الريان يحقق أعلى نسبة في استخدام صيغة المشاركة التمويلية حيث كانت نسبة التمويل بالمشاركة فيه 4 في المئة من إجمالي تمويلاته، وقد حقق الدولي الإسلامي أعلى نسبة لاستخدام صيغة المضاربة بنسبة 1.7 في المئة من إجمالي تمويلاته في العام 2023.

ودائعها تسجل مستوى 313.4 مليار ريال وتستحوذ على 32 في المئة من إجمالي الجهاز المصرفي

إيرادات استثنائية بـ 30.3 مليار ريال وبنسبة نمو بلغت 30.6 في المئة على أساس سنوي

في المئة مقارنة بالعام 2022 وخلال الفترة (2019–2023) نمت إيرادات البنوك الإسلامية بمعدل نمو مركب بلغ 10.3 في المئة، وكان أعلى نمو لبنك دخان بمعدل نمو مركب بلغ 13.2 في المئة، ثم مصرف الريان 12.9 في المئة، والدولي 8.3 في المئة، ومصرف قطر الإسلامي بمعدل نمو مركب بلغ 7.5 في المئة.

وحققت البنوك الإسلامية الأربعة في العام 2023 أرباحًا مليارية عائدة على المساهمين بلغت في مجملها 8.2 مليار ريال، مقابل 7.7 مليار ريال في العام 2022 بنمو بلغ 7.1 في المئة، وقد نمت أرباح الدولي الإسلامي بنسبة 8.3 في المئة، وبلغت نسبة نمو أرباح مصرف الريان 8 في المئة، وفي مصرف قطر الإسلامي 7.5 في المئة، وفي بنك دخان 3.9 في المئة مقارنة بالعام 2022 وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب لأرباح البنوك الإسلامية خلال الخمس سنوات الماضية 3.5 في المئة، متصدرًا فيه بنك دخان بمعدل نمو مركب 11.2 في المئة، ثم مصرف قطر الإسلامي بنسبة 7.1 في المئة، والدولي الإسلامي 4.7 في المئة.

ووفقا لإحصائيات مصرف قطر المركزي فقد انخفضت ودائع الجهاز المصرفي في قطر خلال العام 2023 بنسبة 1.3 في المئة، حيث تراجعت ودائع البنوك الإسلامية في دولة قطر في عام 2023 بمعدل 1.4 في المئة، مقابل انخفاض للودائع في البنوك التجارية التقليدية بلغ 1.3 في المئة ، وتشكل ودائع البنوك الإسلامية ما يقرب من 32 في المئة من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي في قطر بإجمالي ودائع بلغ 313.4 مليار ريال مقارنة مع 317.8 مليار ريال في عام 2022 وخلال الفترة (2019–2023) كان معدل النمو السنوي المركب للودائع في البنوك الإسلامية 5.1 في المئة مقابل 2.2 في المئة في البنوك التجارية التقليدية.

وبالنظر لهيكلة الودائع في البنوك الإسلامية للعام 2023 نجد أن القطاع الخاص لا زال يستحوذ على النسبة الأكبر 59 في المئة، ثم القطاع العام بنسبة 34 في المئة، في حين انخفضت ودائع غير المقيمين لتصل إلى 7 في المئة من إجمالي الودائع في البنوك الإسلامية، وخلال العام 2023 كان معدل النمو الأبرز في ودائع القطاع الخاص حيث ارتفعت بنسبة 8 في المئة، في حين انخفضت ودائع القطاع العام بنسبة 2 في المئة ، وودائع غير المقيمين بنسبة 43 في المئة مقارنة بالعام 2022.

وبحسب البيانات المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية يلاحظ ارتفاع ودائع بنك دخان بنسبة 4.6 في المئة، وودائع الدولي الإسلامي بنسبة 2.6 في المئة، في حين انخفضت ودائع مصرف قطر الإسلامي بنسبة 1.3 في المئة ، وودائع مصرف الريان بنسبة 4.7 في المئة وخلال الفترة (2019–2023) وحسب البيانات المالية الصادرة عن البنوك الإسلامية فإن حجم الودائع خلال الفترة قد نما بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 5.2 في المئة، وتصدر بنك دخان بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 10.3 في المئة خلال الفترة، ثم مصرف الريان بمعدل 7.2 في المئة، في حين كان معدل النمو لـ«الدولي الإسلامي» خلال الفترة 4.5 في المئة، وفي مصرف قطر الإسلامي 1.6 في المئة.

ووفقا لبيانات مصرف قطر المركزي، فقد بلغت التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية في العام 2023 مبلغ 382.7 مليار ريال بارتفاع هامشي بلغ 0.6 في المئة عن العام 2022، في حين ارتفعت التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية التقليدية بنسبة 3.4 في المئة وكان النمو الأبرز في تمويلات البنوك الإسلامية في العام 2023 في قطاعي الخدمات والتجارة العامة حيث ارتفعت بنسبة 15.8 في المئة و 10.6 في المئة على التوالي، كما ارتفعت تمويلات قطاع الاستهلاك بنسبة 8 في المئة، وفي المقابل انخفضت تمويلات الصناعة والعقارات بنسبة 17.1 في المئة و16.2 في المئة على التوالي.

وشكلت تمويلات البنوك الإسلامية ما نسبته 30 في المئة من إجمالي تمويلات القطاع المصرفي في العام 2023، وخلال الفترة (2019–2023) كان معدل النمو السنوي المركب لإجمالي التمويلات في البنوك الإسلامية 5.8 في المئة مقابل 3.8 في المئة في البنوك التجارية التقليدية وبالنظر لحجم مساهمة البنوك الإسلامية مع القطاع المصرفي في قطر في تمويل القطاعات المختلفة في العام 2023 نجد أن القطاع الاستهلاكي مثل أكبر القطاعات الذي ساهمت البنوك الإسلامية في تمويله فاستحوذت فيه على نسبة 62 في المئة من إجمالي تمويلات البنوك التجارية (الإسلامية والتقليدية)، ثم قطاع المقاولات بنسبة 42 في المئة وقطاع العقارات 40 في المئة، وقطاع الصناعة بنسبة 36 في المئة. كما يلاحظ توجه أغلب تمويلات المصارف الإسلامية نحو السوق المحلي بنسبة

الصقر: تمويل المشاريع الوطنية الضخمة من أهم أولويات «الوطني»

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، عصام جاسم الصقر، أن البنك يواصل تنفيذ إستراتيجية التنويع والاستفادة من مرونة نموذج أعماله في مواجهة بيئة الاقتصاد الكلي المتقلبة للحفاظ على أدائه القوي.

وأشار الصقر على هامش مؤتمر المحللين لنتائج النصف الأول من العام 2024، إلى تحقيق البنك لصافي أرباح بلغ 292.4 مليون دينار كويتي لفترة الستة أشهر الأولى من العام الحالي، بنمو بلغ 6.2 في المئة على أساس سنوي، بينما بلغ صافي الأرباح لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في يونيو 2024 ما قيمته 145.8 مليون دينار كويتي بنمو نسبته 3.3 في المئة على أساس سنوي، موضحاً أنه في ضوء هذه النتائج، أقر مجلس إدارة البنك توزيع أرباح نقدية نصف سنوية للمساهمين للمرة الثالثة بواقع 10 فلوس للسهم.

وقال الصقر: «استمر نمو إيراداتنا من الأنشطة المصرفية الأساسية في تعزيز أدائنا، وذلك في ظل ما تتمتع به من تنوع جيد على مستوى قطاعات الأعمال، كما واصلت إستراتيجية التنويع لدينا إثبات نجاحها وفعاليتها في تخفيف المخاطر وزيادة الكفاءة التشغيلية، حيث بلغ صافي الإيرادات التشغيلية 612.4 مليون دينار كويتي، بنمو نسبته 8.2 في المئة على أساس سنوي».

وبين أنه في إطار ترسيخ بنك الكويت الوطني لالتزامه بتحقيق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصالح وتقديم تجربة مخصصة لعملائه، يواصل البنك الاستفادة من الأسس الصلبة التي يتمتع بها ويستمر باستثماراته الإستراتيجية على صعيد التكنولوجيا والابتكار لتحقيق أعلى العوائد وتحسين كفاءة التكلفة، مشيراً إلى تحقيقه عائداً على متوسط الأصول خلال النصف الأول بلغ 1.55 في المئة، في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 15 في المئة.

السوق المحلي

وفيما يتعلق بأداء البنك على المستوى المحلي، أفاد الصقر بأن الوطني واصل التركيز على تعزيز مكانته في القطاعات الرئيسية في السوق، وتوسيع قاعدة عملائه من خلال طرح المنتجات الرقمية، وتقديم مستويات متميزة لخدمة العملاء، موضحاً إلى أن المساهمة بدور طليعي في برنامج مشاريع البنية التحتية في الكويت من خلال التمويل المرتقب للمشاريع الوطنية الضخمة تعد من أهم الأولويات لدى البنك.

وتابع الصقر حديثه قائلاً: «من جهة أخرى، يواصل كل من ذراعنا الإسلامي بنك بوبيان وعملياتنا الدولية تعزيز مساهمتهما في إيرادات المجموعة ودعم إستراتيجية التنويع لدينا، كما واصلنا التوسع في أنشطة إدارة الثروات على المستوى العالمي لترسيخ مكانتنا كلاعب رئيسي في مجال إدارة الثروات».

عصام جاسم الصقر

ولفت إلى نجاح البنك في تعزيز ريادته في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) من خلال إصداره مؤخراً لسندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، والتي تعد أول سندات خضراء تصدرها مؤسسة مالية كويتية، مؤكداً أن البنك سيواصل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات التي يعمل بها وتقديم الدعم لمبادرات التمويل المستدام والانتقالي لعملائه، أينما كانوا.

التوسع الدولي

وحول إمكانية إقدام بنك الكويت الوطني على المزيد من التوسعات على المستوى الدولي، أفاد الصقر: «نتمتع بميزة تنافسية في السوق المحلية، أما على الصعيد الدولي، فتظل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجي، هي الأسواق التي نركز عليها، وخاصة المملكة العربية السعودية، حيث نستفيد من السوق السعودي على جميع الجبهات من خلال تعزيز عملياتنا المتنامية بالفرص التي تتوافق مع أهدافنا الإستراتيجية».

وأوضح أنه بالمثل، فإن أعمال إدارة الثروات تعد ذات أهمية كبيرة لطموحات مجموعة بنك الكويت الوطني الإستراتيجية، حيث تواصل التوسع مع إطلاق علامتنا التجارية «الوطني للثروات».

التضخم وإسناد المشاريع

وفيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية محلياً، أشار الصقر إلى استقرار معدلات التضخم، مع تسجيل الإنفاق الاستهلاكي والائتمان التجاري ونشاط المشاريع لنمو معتدل.

وتوقع الصقر تباطؤاً متواضعاً في معدلات التضخم لتسجل 3 في المئة في المتوسط لهذا العام، معاستمرار عدم المرونة فيأسعا ر بعضالقطاعات، مبيناً أن التوقعات تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سيشهدنمواً ضعيفاً على خلفية قرارات تحالف أوبك بلس بخفض الإنتاج، في حين أن التحسن في الإنفاق الاستهلاكي والائتمان التجاري والعقارات ونشاط المشاريع حتى الآن قد يعطي أسباباً للتفاؤل بالنمو غير النفطي في المستقبل.

وأوضح أن نشاط المشاريع شهد انتعاشاً كبيراً خلال الربع الثاني من العام 2024، حيث حقق نمواً بمعدل 5 أضعاف على أساس ربع سنوي، عازياً ذلك بشكل رئيسي إلى النشاط المتعلق بأعمال البنية التحتية في قطاعات الإنشاءات، والنقل والطاقة والمياه.

وأفاد الصقر بأن هناك توقعات واعدة فيما يخص إسناد المشاريع للفترة المتبقية من العام 2024، حيث تبلغ قيمة المشاريع المخطط طرحهاخلال هذا العام حوالي 7 مليارات دينار كويتي، معرباً عن اعتقاده بأن الانتعاش في إسناد المشاريع سيستمر خلال العامين الحالي والمقبل، حيث إنه بعد حل مجلس الأمة أصبح اتخاذ القرار بيد الحكومة، ما يجعله أكثر سهولة.

وتابع الصقر حديثه قائلاً: «أدى ذلك إلى دفع تنفيذ المشاريع الضخمة، وهو ما شعرنا فيه خلال الآونة الأخيرة في مختلف القطاعات، كما أننا نتوقع مزيداً من إسناد المشاريع خلال العامين 2024 و2025، إلا أنه من السابق لأوانه إعطاء أرقام معينة في هذا الوقت».

الدين العام والرهن العقاري

وحول مدى إمكانية إقرار قوانين كالدين العام والرهن العقاري، قال الصقر: «بالنسبة لقانون الدين العام، فلم يطرأ أي تطور جوهري في الموضوع، لكن الحكومة تدرك أهميته مع التركيز أكثر على إصلاح الموازنة كخطوة لضبط الاختلالات»، مضيفاً أنه «فيما يتعلق بقانون الرهن العقاري، فقد أصدر مجلس الأمة السابق القوانين والمبادرات الأساسية المتعلقة بالإسكان، ونرى وجود المزيد من الفرص لتمرير هذا القانون مع اقتراب طلبات الإسكان المعلقة من 100 ألف طلب، ما يجعل الحاجة إلى آلية لتمويل الإسكان أكثر إلحاحاً».

«التجاري» يعلن الفائز في سحب «النجمة»

أجرى البنك التجاري سحبه الأسبوعي على حساب النجمة. وقد تم إجراء السحب أمس الأحد الموافق 21 يوليو 2024 في مبنى البنك الرئيسي، بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة منصور الظفيري.

وقد قام البنك بتغطية السحب مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي . وجاءت نتيجة السحب على النحو التالي :

سحب حساب النجمة الأسبوعي – جائزة 5،000/– دينار كويتي من نصيب الفائزة نضال أحمد الظفيري

ويذكر أن جوائز «حساب النجمة» مميزة بتنوع المبالغ المقدمة طوال السنة، والتي تتضمن سحوبات أسبوعية بقيمة 5،000/– دينار كويتي، وشهرية بقيمة 20،000/– دينار كويتي، بالإضافة الى جائزة نصف سنوية بقيمة 500،000/– ديناركويتي، والجائزة السنوية الكبرى بقيمة 1،500،000 دينار كويتي.

وعن آلية فتح حساب النجمة والتأهل لدخول السحوبات، فمن المعروف أنه يمكن فتح الحساب فقط بإيداع 200/– دينار كويتي ويجب أن يكون في الحساب مبلغ لا يقل عن 200/– دينار كويتي للتأهل ودخول جميع السحوبات على كل الجوائز التي يقدمها الحساب، فكلما زاد رصيد العميل زادت فرصة الفوز، فضلاً عن المزايا الإضافية التي يوفرها الحساب، إذ يحصل العميل على بطاقة سحب آلي ويستطيع الحصول على بطاقة ائتمان بضمان الحساب وكذلك الحصول على كل الخدمات المصرفية من البنك التجاري.

وكشف البنك أن حساب النجمة متاح للجميع ، وبإمكان أي شخص فتح حساب النجمة من خلال تطبيق CBK Mobile بخطوات بسيطة ومن أي مكان و في أي وقت.